

اللفظ ، والذين ضعفت فيهم ملكة العقل غضوا من شأن المعنى فضلوا جميعا طريق الأسلوب الحق ، فلا هؤلاء سلموا من معرة العي ولا اولئك سلموا من نقيصة الهذر^(١) . لقد ادرك بفكره ما أدركه عصرنا الحاضر من صعوبة تقسيم العمل الأدبي إلى لفظ ومعنى ، أو صورة وفكرة . لأنهما « في الأسلوب كل لا يتجزأ ، ووحدة لا تتعدد ، وليس أدل على ذلك من أنك اذا غيرت في الصورة تغيرت الفكرة . واذا غيرت في الفكرة تغيرت الصورة ، فقولك : أعنيك ، غير قولك إياك أعني ، وقولك : كل ذلك لم يكن ، غير قولك : لم يكن كل ذلك ، فترتيب الألفاظ في النطق لا يكون إلا بترتيب المعاني في الذهن ... »^(٢)

وعبد القاهر ينفي ان تكون معتبرا مفكرا في حال للفظ حتى تضعه بجانبه أو قبله ... والألفاظ اذا كانت أوعية للمعاني فانها لاحالة تتبع المعاني في مواقعها ، فاذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس ، وجب للفظ الدال عليه ان يكون مثله أولا في النطق ، فأما ان تتصور في الألفاظ ان تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب ، وأن يكون الفكر في النظم الذي يتوآصفه البلغاء فكرا في نظم الألفاظ ، أو ان تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها فباطل من الظن ، ووهم يتخيل إلى من لا يوفي النظر حقه^(٣) .

وليس غريبا وقد جعل عبد القاهر مدار الحسن والمفاضلة بين الكلام في النظم ان تتوارى عنده في الظلام قيمة اللفظ المفرد من حيث هو لفظ ، أى قبل دخوله في التركيب والصياغة . وتصبح قليلة الجدوى . لأنه لا مجال للمفاضلة بين الألفاظ هكذا إلا في اضيق الحدود . فليس « الليث » مثلا أدل على السبع المعلوم من « الأسد » وليس « رجل » أدل على معناه من « فرس » على ما سمي به ، ان ما يمكن ان تمتاز به لفظة على أخرى قبل ان يجمعهما النظم ينحصر عنده في « أن تكون هذه مألوفة مستعملة ، وتلك غريبة وحشية ، أو أن تكون حروف هذه أخف ،

(١) دفاع عن البلاغة ص ٦٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٠ . وانظر التيارات المعاصرة في النقد الأدبي ص ١٨٤ . وأسرار البلاغة

ص ٨ ، ٩ . ودلائل الاعجاز ص ٤٠ . ودراسات في النقد العربي الحديث ص ١٠١ .

(٣) دلائل الاعجاز ص ٤٢ ، ٤٣ . وانظر ص ٣٦ ، ٣٧ .